

قياس أثر سعر الصرف في السوق الموازي على الصادرات الزراعية في العراق للمدة

2022-2004*

الباحث: سيف نجم عبيد¹ أ. د. سعد عبدالكريم حماد²
sai23g1004@uoanbar.edu.iq den.saad.abd@uoanbar.edu.iq

جامعة الانبار - كلية الزراعة^{1،2}

تاريخ الاستلام 2025/4/15 تاريخ القبول 2025/5/27 تاريخ النشر 2025/6/22

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر سعر الصرف الموازي على الصادرات الزراعية في العراق خلال المدة 2022-2004. تم استخدام الانموذج القياسي متجه تصحيح الخطأ لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة. تبين النتائج هناك علاقة سببية توازنية طويلة الاجل بين سعر الصرف الموازي والصادرات الزراعية، وذلك لان معلمة تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة كما انها معنوية حسب اختبار (t) ($p < 0.05$)، ووجود علاقة ايجابية طردية ومعنوية في الاجل الطويل، أي ان زيادة سعر الصرف الموازي بوحدة واحد ستؤدي الى زيادة الصادرات الزراعية بمقدار (2305595) وحدة في الاجل الطويل. واوصت الدراسة الى ضرورة ضبط التقلبات في سعر الصرف للمحافظة على المستوى العام للأسعار للسلع الزراعية، والعمل على اعادة تقويم سعر الصرف مما يجعله في صالح الصادرات الزراعية، والعمل على دعم القطاع الزراعي وحماية المنتج المحلي من المنافسة السلع الأجنبية ذات السعر المنخفض، وتحفيز الصادرات الزراعية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الصادرات الزراعية، متجه تصحيح الخطأ.

Measuring the Impact of the Parallel Market Exchange Rate on Agricultural Exports in Iraq During the Period 2004–2022

Researcher: Saif Najm Obaid¹ Prof. Dr. Saad A. Hammad²

University of Anbar - College of Agriculture

Abstract

This study aimed to measure the impact of the parallel exchange rate on agricultural exports in Iraq during the period 2004-2022. The standard vector

* البحث مستل من رسالة ماجستير.

error correction model (VECM) was used to measure the relationship between the study variables. The results show a long-run equilibrium causal relationship between the parallel exchange rate and agricultural exports, as the error correction term parameter is negative and significant according to the t-test ($p < 0.05$). There is also a positive direct and significant relationship in the long run, meaning that a one-unit increase in the parallel exchange rate will lead to an increase in agricultural exports by 2305595 units in the long run. The study recommended the need to control exchange rate fluctuations to maintain the general price level of agricultural commodities, to work on reevaluating the exchange rate to make it more favorable to agricultural exports, to support the agricultural sector, to protect local products from competition from low-priced foreign goods, and to stimulate agricultural exports.

Keywords: Exchange Rate, Agricultural Exports, VECM.

المقدمة:

يؤدي سعر الصرف دوراً مهماً في تحديد القدرة التنافسية للأسواق العالمية للقطاع الزراعي لدول العالم، وخاصة الصادرات الزراعية، ووفق النظرية الاقتصادية أن تخفيض سعر الصرف العملة المحلية يجعل السلع المحلية المصدرة أرخص نسبياً للمشتريين من خارج البلاد ومما يزيد من حجم الصادرات الزراعية، لكن ليس تخفيض سعر الصرف دائماً يعمل على زيادة الصادرات، وذلك لان التقلبات في سعر الصرف وعدم ضبطها تعمل على زيادة تكاليف الإنتاج بشكل كبير، خصوصاً اذ كانت اغلب مدخلات الإنتاج الزراعي تستورد من الخارج مثل البذور، الأسمدة، المبيدات. ان اختيار الفترة الزمنية للدراسة (2004-2022) نتيجة الظروف التي حدثت في العراق ومن ابرازها احتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 وتغير نظام الحكم، وما اتبعه ذلك من عدم استقرار أمنى واقتصادي وتقلبات في أسعار الصرف وعدم وجود قيود على الاستيراد وانفتاح التجاري وخاصة في القطاع الزراعي ما أدى الى ضعف القطاع الزراعي والاعتماد على استيراد السلع ذات ثمن قليل، أدى ذلك الى انخفاض الصادرات الزراعية والحيوانات الحية بشكل كبير.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة في التساؤلات الآتية:

1- هل ان نظام سعر الصرف يتصف بالاستقرار في الاقتصاد؟

2- ما هو مدى تأثير سعر الصرف على الصادرات الزراعية؟

3- هل ان تقلبات سعر الصرف أدت الى انخفاض في حجم الصادرات الزراعية.

فرضية البحث:

تفترض الدراسة ان سعر الصرف الموازي له أثر معنوي وذات دلالة إحصائية على الصادرات الزراعية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى قياس وتحليل تأثير سعر الصرف الموازي على الصادرات الزراعية في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022.

أهمية البحث:

تأتي أهمية الدراسة في قياس أثر سعر الصرف على الصادرات وقدرتها على منافسة السلع في الأسواق العالمية للسلع الزراعية، ومعرفة أهمية سعر الصرف وتأثيره على القطاع الزراعي ومعرفة الية تحديد سعر الصرف المناسبة والتي تشجع الصادرات الزراعية على حساب الاستيرادات.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الاستقرائي الوصفي، والمنهج الكمي القياسي لتحقيق هدف البحث.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية سواء كانت صادرات او استيرادات، ومنها دراسة حسين التي تناولت أثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي على الميزان التجاري خلال الفترة (2003-2016). تهدف الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري العراقي وذلك لمعرفة الأثر الإيجابي أو السلبي الذي ينشأ عن هذه التقلبات ومن ثم يمكن العمل على معالجة ذلك⁽¹⁾. ووضحت دراسة Jubair and Alhiyali ان التجارة الخارجية للسلع الزراعية الأكثر تأثراً بسعر الصرف بعد قطاع النفط، وبينت نتائج الدراسة ان سياسة تحرير التجارة الخارجية للسلع الزراعية وأسعار الصرف أدت الى انخفاض الإنتاج الزراعي وانخفاض نسبة مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي⁽²⁾. وبينت

دراسة Al-Khazrajji بأن هناك علاقة وثيقة بين سعر الصرف والتجارة الخارجية للسلع الزراعية متمثلة بالصادرات والاستيرادات الزراعية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1990-2022). وبينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين سعر الصرف والصادرات الزراعية⁽³⁾. وبحثت دراسة عبد واخرون في تحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020). وتبين نتائج الدراسة على وجود تأثير إيجابي (علاقة طردية) لسعر الصرف على الميزان التجاري في الأجلين القصير والطويل⁽⁴⁾. ودراسة Al-Badri ركزت على تحليل تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري الزراعي في العراق للمدة (2003-2022). وتبين النتائج بأن سعر الصرف يؤثر بشكل كبير على ميزان التجارة الخارجية⁽⁵⁾. اما دراسة Al-Faisal تناولت أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد العراقي بعد عام (2003)، وبينت نتائج الدراسة ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري الزراعي وانخفاض معدل التغطية الزراعي بشكل كبير طيلة فترة الدراسة، وهناك علاقة سلبية بالنمو الاقتصادي في العراق واختلال الميزان التجاري الزراعي، حيث ان كل تغير في الميزان التجاري الزراعي يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (3.6%)، مما يؤدي الى زيادة في الاستيراد السلع الزراعية⁽⁶⁾.

المحور الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والصادرات الزراعية

اولاً: مفهوم سعر الصرف:

يعرف سعر الصرف على أنه وحدات النقد الأجنبي مقدراً بوحدات من العملة المحلية، أي بمعنى أنه عبارة عن وحدات من عملة معينة اللازم للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، أي تحويل العملة المحلية إلى عملة اجنبية. إن أهم ما يميز التجارة الدولية عن التجارة الداخلية، هو استخدام وحدة نقدية دولية مشتركة والتي يتم التعامل بها على الصعيد التجاري والاقتصادي الدولي، وبما أن لكل بلد وحدته النقدية الخاصة به ويتخذها أساساً لقيمة لكل سلعة من السلع، كان لابد أن يسبق أو يرافق أو يلحق كل عملية تبادل للسلع والخدمات والموجودات المالية، تبادل عملات البلدان الداخلة في هذه المعاملات، لذلك تجري مقارنة لأقيام تلك العملات، وينشأ ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي (The Foreign Exchange Rate)، ويعمل سعر الصرف وفق نظرية الأثمان، مع فارق يعطي الأهمية القصوى لهذا السعر لتسديد الديون بين دولتين مختلفين⁽⁷⁾. ويعبر عن سعر الصرف بأنه

عدد من الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من عملة وطنية الى اخرى اجنبية وهو بهذا يمثل حلقة وصل بين الاقتصاد المحلي الداخلي والتجارة الدولية مع باقي اقتصادات الدول، حيث ان السعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف للعمليتين (8). وقد يتحدد سعر الصرف بتفاعل الطلب والعرض لذا يتدخل البنك المركزي المسؤول عن اصدار النقدي في الدولة على تأثير على عرض العملة الاجنبية والطلب عليها وفقا لنظام الرقابة على الصرف من اجل تحقيق الثبات والاستقرار في العملة، لذا فان البنك المركزي يعمل على تحديد اسعار العملة الاجنبية بالعملة المحلية اذ يوجد سعران للصرف سعر البيع وسعر الشراء وغالبا ما يكون سعر البيع اعلى من سعر الشراء ولهذا لجأت دول العالم الى فرض نظام الرقابة على سعر الصرف لمحافظة على استقراره (9).

اما سعر الصرف الموازي يتحدد يوميا تبعاً لقوى الطلب والعرض في السوق ويستخدم على نطاق واسع في التعاملات اليومية للقطاع الخاص سواء داخلياً او خارجياً ويجري التعامل بأسعار الصرف الموازي في السوق وفقاً لآليات عرض العملة والطلب عليها بشكل يومي، ويؤدي ذلك الى ارتفاع او انخفاض في أسعار الصرف الموازي على حسب الكمية المطلوبة والمعروضة من العملة (10). إن ظهور سوق الصرف الموازي وأسعار الصرف المزدوجة تعتبر أحد الأسباب الرئيسية لسوء تخصيص الموارد، مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي، ومن المرجح أن تؤدي المحاولات الجادة لتوحيد أسعار الصرف من خلال تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، كما أن الأسواق تتأثر بشكل مباشر بسعر الصرف الموازي، ما يؤدي ذلك الى تغيرات الأسعار المنتجة الزراعية في السوق، وفقاً لسعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في السوق الموازي على أساس يومي أو كل ساعة في بعض الأحيان، مما يشير إلى إمكانية حدوث ارتفاع أو انخفاض كامل لسعر الصرف الموازي.

ثانياً: أهمية سعر الصرف:

تعتبر أسعار الصرف أداة ربط بين الاقتصاد الداخلي وباقي اقتصاديات العالم من حيث قدرة الاقتصاد التنافسية من خلال تأثير في ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي، وان سعر الصرف يعبر عن مركز الدولة في معاملاتها مع العالم الخارجي إذا ما ترك حراً دون رقابة

وقيود عليه سيؤثر ذلك على العملة الوطنية بارتفاع او انخفاض ويسبب اختلال في الاقتصاد المحلي، تعد سياسة سعر الصرف ذات أهمية خاصة في تأثيرها على كل من أسعار الصادرات والاستيرادات حيث أنه هو المؤثر الأول والأخير في التجارة الخارجية بين الدولة والعالم الخارجي، ان سعر الصرف له تأثير على خفض عجز ميزان المدفوعات ويتوقف على دوره في زيادة الصادرات وخفض الاستيرادات وغالبا ما تتجح هذه السياسة في الدول المتقدمة، ولكنها تأتي بنتائج عكسية في الدول النامية لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الدول لأن طاقتها الإنتاجية صغيرة بالإضافة إلى عدم مرونة الطلب على الواردات لأنها تعتمد على الخارج في سد احتياجاتها من السلع الغذائية والاستهلاكية. يؤدي سعر الصرف دوراً مهماً وفاعلاً في برامج الاستقرار الاقتصادي والنقدي والتصحيح الهيكلي، وتبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة عن طريق عمل التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد. ويكون التوازن الداخلي عن طريق تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار والسلع والأجور وتحقيق العمالة الكاملة، أما بالنسبة الى التوازن الخارجي فيقصد به هو توازن ميزان المدفوعات، والمقصود هنا هو ليس التوازن محاسبياً (الجانب الدائن يساوي الجانب المدين) وإنما يقصد به ذلك التوازن الاقتصادي الذي يسعى سعر الصرف إلى تحقيقه عن طريق تساوي المدفوعات الخارجية مع المقبوضات الخارجية، إذ تنعكس مشكلة ميزان المدفوعات أساساً في انعدام التساوي بين عرض العملات الأجنبية المختلفة والطلب عليها لأغراض تجارية واقتصادية. تكمن أهمية سعر الصرف كمؤشر يعمل لقياس القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي والاقتصادات الأخرى، إذ أن العلاقة بين التنافسية ومستوى سعر الصرف الحقيقي هي علاقة عكسية، فعندما ينخفض سعر الصرف الحقيقي تزداد القدرة التنافسية للدولة وبالعكس عندما يرتفع سعر الصرف الحقيقي تنخفض القدرة التنافسية للدولة⁽¹¹⁾.

ثالثاً: مفهوم الصادرات الزراعية:

ان الصادرات الزراعية هي احد بنود التجارة الخارجية وهي تلك المبادلات للسلع الاقتصادية القائمة بين دول العالم المختلفة، وقد اصبحت التجارة الخارجية وليدة لاستثمارات والاختراعات في الصناعة أي كنتاج طبيعي للفائض الكبير من انتاج الدول للسلع والخدمات الزراعية والتي احتاجت لأسواق جديدة لتصريف الفائض من هذا السلع والخدمات من الإنتاج، وتشكل التجارة الخارجية

مسألة مهمة وحساسة في العلاقات الدولية بين الدول، حيث في الماضي كانت سبب من أسباب الحروب والنزاعات، أما اليوم فهي تعد من الأسباب المهمة في التقارب بين الدول ومن خلالها أصبح هناك تكتلات اقتصادية واتحادات، كما أنها ساعدت هذه الدول إلى توسيع منافذها للبيع سلعها وفتح أسواق جديدة.

تعد الصادرات الزراعية من العوامل المهمة التي تؤثر في الاقتصاد المحلي وهي من عناصر الحقن الكلي التي توفر للبلاد النقد الأجنبي، وان مصدري السلع يمكنهم الاستفادة من العملات في توسيع مشاريعهم الزراعية الانتاجية وبالتالي زيادة الانتاج الزراعي، ويعكس ارتفاع حجم الصادرات الزراعية على قدرة الاقتصاد المحلي من تقليل الاستيراد الزراعي وتحقيق الفائض في الإنتاج الزراعي، لكن يعاني القطاع الزراعي في العراق من الإهمال الحكومي وعدم دعمه وتوفير مستلزمات الزراعة بأسعار مناسبة، ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي كونه اغلب مدخلاته الإنتاج مستوردة مما يجعل أسعار السلع المستورد اقل ثمناً، وبعد عام 2003 والانفتاح التجاري دون رقابة وحصول الإغراق السلعي بشكل عام والزراعي بشكل خاص، مما أدى ذلك الى انخفاض في حجم الصادرات العراقية مقابل ارتفاع كمي في الاستيرادات الزراعية ما أدى الى عجز في الميزان التجاري الزراعي (12).

المحور الثاني: تحليل تطورات سعر الصرف وحجم الصادرات الزراعية في العراق

للمدة 2004-2022

يوضح الجدول (1) سعر الصرف الموازي ومعدل التغير السنوي وحجم الصادرات الزراعية من المواد الغذائية والحيوانات الحية ومعدل التغير السنوي ونسبتها من الصادرات الكلية في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022 (13).

الجدول 1: تطورات سعر الصرف الموازي وقيمة الصادرات الزراعية في العراق للمدة 2004-2022

السنوات	سعر الصرف الموازي	معدل التغير السنوي %	الصادرات الزراعية مليون دولار	معدل التغير السنوي %	نسبة مساهمته الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية %
2004	1453	-	35.6	-	0.2
2005	1472	1.30	60	68.5	0.2

0.3	43.3	86	0.20	1475	2006
0.3	38.3	119	-14.1	1267	2007
0.3	60.5	191	-5.05	1203	2008
0.3	-42.4	110	-1.74	1182	2009
0.3	31.1	145	0.25	1185	2010
0.3	53.7	223	0.92	1196	2011
0.3	18.3	264	3.09	1233	2012
0.3	-4.9	251	-0.08	1232	2013
0.3	-6.3	235	-1.46	1214	2014
0.3	-38.7	144	2.71	1247	2015
0.3	-20.8	114	2.24	1275	2016
0.05	-75.4	28	-1.33	1258	2017
0.007	-78.5	6	-3.89	1209	2018
0.01	166.6	16	-1.07	1196	2019
0.02	-25	12	3.17	1234	2020
0.02	191.6	35	19.44	1474	2021
0.08	68.5	59	0.13	1476	2022

يتضح من الجدول (1) ان أسعار الصرف في السوق الموازي العراقي تعاني من تباين وعدم الاستقرار وذلك لتحكم بعض الشركات والمصارف في سعر الصرف، اذ كان سعر الصرف في عام (2004) بمقدار (1453) دينار لكل دولار امريكي واحد، وفي عام (2005) عاد سعر الصرف للارتفاع ليبلغ (1472) دينار مقابل دولار واحد، واستمر الارتفاع في سعر الصرف الموازي لعام (2006) دينار مقابل دولار واحد واصبح بمقدار (1475)، وبعد تخفيض الحكومة لسعر الصرف الرسمي اصبح (1267) دينار مقابل دولار الواحد وبمعدل تغير سنوي بلغ (-14.1%) في عام (2007)، لتقوم الحكومة بتخفيض السعر الصرف الرسمي مرة أخرى في عام (2008) ليقابله انخفاض في سعر الصرف الموازي بمقدار (1203) دينار لكل دولار واحد، على الرغم من تثبيت

سعر الصرف الرسمي للمدة (2009-2011)، لكن السعر الصرف الموازي لم يستقر، وفي عام (2009) اصبح بمقدار (1182) دينار لكل دولار وبمعدل تغير (1.74-%) وهو اقل سعر لسعر الصرف الموازي خلال مدة الدراسة، وفي عام (2010) ارتفع سعر الصرف الموازي بشكل طفيف ليبلغ (1185) دينار للدولار الواحد، وفي عام (2011) نرى ارتفاع في السعر الصرف الموازي عن السنوات السابقة بعد تخفيض سعر الصرف الرسمي ليبلغ (1196) دينار لكل دولار امريكي وبمعدل تغير (0.92-%)، وفي عامي (2012-2013) تم تخفيض سعر الصرف الرسمي مرة أخرى لكن هذا التخفيض لم يؤدي انخفاض سعر الصرف الموازي بل ارتفاع اكثر من سنوات السابقة بعد التخفيض ليبلغ (1233) دينار لكل دولار، وذلك لعدم وجود سيطرة من قبل السلطة النقدية على أسواق العملات الاجنبية، لينخفض سعر الصرف الموازي في عام (2017) ليبلغ (1258) دينار لكل دولار وبمعدل تغير (1.33-%)، وفي عام (2021) رفعت الحكومة سعر الصرف الرسمي ليبلغ سعر الصرف الموازي (1474) دينار مقابل دولار امريكي واحد وبمعدل تغير بلغ (19.44-%) وهو الأعلى خلال فترة الدراسة، وفي عام (2022) كان بمقدار (1476) دينار لكل دولار امريكي وبمعدل تغير بلغ (0.13-%) وهو اعلى سعر صرف موازي خلال مدة الدراسة. أصبحت الصادرات الزراعية في عام (2004) بمقدار (35.6) مليون دولار وبنسبة مساهمة في الصادرات الكلية (0.2-%)، ليستمر هذا الارتفاع في الصادرات في عام (2005) وأصبح مجموع الصادرات (60) مليون دولار وبنسبة مساهمة في الصادرات الكلية (0.2-%) وبمعدل تغير بلغ (68.5-%) عن العام السابق، وبعام (2009) اصبح هناك انخفاض في حجم الصادرات الزراعية اذ بلغ (110) مليون دولار وبمعدل تغير سالب (42.4-) وهذا انخفاض نتيجة الإهمال الحكومي وعدم دعم القطاع الزراعي واعتماد على استيراد الزراعي، ثم اخذت الصادرات من المواد الغذائية والحيوانات الحية بالارتفاع الى ان وصلت الى اعلى حد لها في عام (2012) وبمقدار (264) مليون دولار وبمعدل تتغير موجب (18.3-%) عن العام السابق. استمرت تقلبات في حجم الصادرات الزراعية لسنوات الدراسة بالارتفاع والانخفاض نتيجة الظروف الاقتصادية وقلة الدعم وأزمة المياه، وتراجعت الصادرات بعد ذلك لتكون في عام (2013) بمقدار (251) مليون دولار وبمعدل نمو سالب (4.9-%) عن العام السابق، وتراجعت الصادرات بشكل كبير ليكون أدني حد لها خلال مدة الدراسة

في عام (2018) بمقدار (6) مليون دولار وبمعدل تغير سالب (78.5-%)، ثم سجل ارتفاع بلغ (59) مليون دولار وبمعدل تغير سنوي (68.57%) في عام (2022). ويتضح من الجدول ان نسبة مساهمة الصادرات الزراعية من المواد الغذائية والحيوانات الحية في حجم الصادرات الكلية لم يتجاوز (1%) طيلة مدة الدراسة، وتعد هذه نسبة منخفضة جداً. ويلاحظ هناك تراجع في الصادرات الزراعية للعراق وذلك لأن سعر السلع المستوردة أصبح وبمرور السنوات ارخص من أسعار السلع المحلية المصدرة وذلك لارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي داخل العراق وانخفاض الحيازات الزراعية وانخفاض الدعم الحكومي بشكل كبير بعد عام 2003، وقد ازدادت هذه المشكلة بعد تحرر العراق من العقوبات الاقتصادية وتحرر التجارة الخارجية، وكذلك لوقوعه تحت تأثير سياسة الاغراق الممنهج التي ومازال يتعرض لها، حيث واجهت الزراعة العراقية تدفقاً هائلاً للسلع الغذائية رخيصة الثمن والمدعومة بقوة من الدول المصدرة لها والواردة من الخارج. ان تراجع الانتاج المحلي أدى الى انخفاض في حجم الصادرات الزراعية، وان مشكلة عدم استقرار الاسعار كون الإنتاج منخفض وموسمي وعدم استخدام الطرق الحديثة لزراعة مثل البيوت البلاستيكية، كل هذه المعوقات عملت على انخفاض الصادرات الزراعية للعراق مقابل زيادة الاستيرادات، وان عدم استقرار سعر الصرف لدعم المنتج الزراعي المحلي أثر على امكانية تنافس الأسعار المحلية مع الاسعار العالمية للسلع المستوردة في ظل سياسة الاغراق التي يتعرض لها القطاع الزراعي في العراق (14).

المحور الثالث: قياس اثر سعر الصرف الموازي على الصادرات الزراعية في العراق

اولاً: صياغة الانموذج التجريبي:

بعد ان تمت مناقشة متغيرات الدراسة ومعرفة العلاقة النظرية والتحليلية لها المبنية على النظرية الاقتصادية ، اصبح لا بد من استخدام طرق التحليل القياسي الكمي، وذلك لتحديد الخصائص والاتجاهات العامة وتحليل العلاقات التبادلية للمتغيرات بشكل غير متحيز، ويتم ذلك عن طريق التحليل الإحصائي أو ما يسمى بالاقتصاد القياسي الذي يمثل استخدام الاساليب الإحصائية والرياضية لتقدير معالم العلاقات الاقتصادية ، تعمل طرق التحليل القياسي على تحديد درجة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كما هي في الواقع، ويقدم الطرق الملائمة لقياس العلاقات المختلفة بينها وفق البيانات الواقعية المتاحة عن تلك المتغيرات. ان سنستخدم نموذج متجه تصحيح الخطأ

(Vector Error Correction Model VECM) وعدد من الاختبارات التي تسبق النموذج للوصول إلى العلاقة التي تربط متغيرات الدراسة واختبارات اخرى تدعم نتائج النموذج. قمنا بتحويل بيانات السلاسل الزمنية لسنوات الدراسة من بيانات سنوية إلى بيانات نصف سنوية وأن تحويل البيانات الى نصف سنوية يعطي عدد عينات اكبر مما يجنبنا أخطاء التوصيف ويعطي دقة اكثر في الحصول على النتائج لتطبيق النموذج القياسي الذي يساعد في الوصول الى أثر المتغيرات الاقتصادية على بعضها والتي تعطي المزيد من الدقة في التحليل النموذج القياسي. تم أخذ متغيرين لهذه الدراسة وهي: سعر الصرف الموازي كمتغير مستقل (X)، بينما المتغير التابع هو الصادرات الزراعية (Y). ويتم صياغة النموذج وفق المعادلة الآتية:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + u_t \dots \dots (1)$$

حيث أن (Y) تمثل الصادرات الزراعية، (β_0) ثابت التقاطع، (X) يمثل سعر الصرف الموازي، و(u_t) يمثل المتغير العشوائي، (t) يمثل الزمن.

ثانياً: نتائج اختبارات جذر الوحدة:

"يوضح الجدول (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للسلاسل الزمنية للمتغيرات عند المستوى والفرق الأول بوجود حد ثابت، وحد ثابت مع اتجاه عام، وبدون حد ثابت واتجاه عام". ويبين إختبار ديكي فولر الموسع (ADF) إن أغلب المتغيرات غير ساكنة (مستقرة) عند المستوى الأصلي للبيانات⁽¹⁵⁾.

الجدول 2: اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
At Level			
		X	Y
With Constant	t-Statistic	-1.4882	-1.2847
	Prob.	0.5281	0.626
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6505	-1.6943
	Prob.	0.751	0.7331
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.0529	-0.6702
	Prob.	0.6584	0.4197
		n0	n0

At First Difference			
		d(X)	d(Y)
With Constant	t-Statistic	-5.7452	-5.7059
	Prob.	0.0000	0.0000
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.407	-5.8662
	Prob.	0	0.0001
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.8308	-3.151
	Prob.	0.0000	0.0025
		***	***

بما أغلب المتغيرات قيد البحث تحتوي على جذر الوحدة أي إنها غير ساكنة عند المستوى الأصلي للبيانات، لذا تم أخذ الفرق الأول لها، كما موضح في الجدول (2)، إذ يتضح بعد أخذ الفرق الأول للمتغيرات أنها أصبحت جميعها ساكنة عند مستوى معنوية (1%) أي إنها متكاملة من الرتبة [I(1)] مما يعني قبول الفرضية البديلة (H1) التي تقول: إن السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول، ورفض فرضية العدم (H0) التي تقول: إن السلاسل الزمنية غير ساكنة عند الفرق الأول.

ثالثاً: نتائج فترة الإبطاء المثلى:

لتحديد طول فترة الإبطاء المثلى تم توظيف الاختبارات (LR,FPE,AIC,SC,HQ) إذ يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى لأقل قيمة، حيث تشير النتائج في الجدول (3) الى ان فترة الإبطاء المثلى للفرق الأول هي فترة الإبطاء الثانية حسب المعايير الخمسة، لأنها تعطي اقل القيم لمعظم المعايير المستخدمة، بمعنى ان تأثير المتغير المستقل X يظهر على المتغير التابع Y خلال سنة(16).

الجدول 3: نتائج اختبارات فترة الإبطاء المثلى

Log	Log L	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-898.226	NA	7.51 E+19	51.44146	51.53033	51.47214
1	-824.557	1347087	1.40 E+18	47.46038	47.72701	47.55242
2	-790.063	59.13205*	2.46E+17*	45.71788*	46.16227*	45.87128*

رابعاً: تحليل نتائج اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والصادرات الزراعية: بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة تحتوي على جذر وحدة وهي غير مستقرة في مستواها، وتصبح مستقرة بعد أخذ الفروق الاولى أي أنها متكاملة من الدرجة الاولى [(1)] (جميع المتغيرات مستقرة عند نفس المستوى)، مما يعني امكانية تطبيق اختبار جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ للكشف عن طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، لتحديد قيمة معامل الأثر (trace) وقيمة العظمى (Max)، ومن هذه الاختبارات يمكن معرفة فيما إذا كان هناك تكامل مشترك أم من عدمه بين المتغيرات (17).

الجدول 4: معامل الأثر Trace حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized	Eigenvalue	Trace statistic	Critical value 5%	Prob
None	0.212506	10.93442	13.42878	0.2155
At most 1	0.079373	2.811815	2.705545	0.0936

الجدول 5: القيمة العظمى Max حسب اختبار جوهانسن

Hypothesized	Eigenvalue	Trace statistic	Critical value 5%	Prob
None	0.212506	8.122605	12.29652	0.3664
At most 1	0.079373	2.811815	2.705545	0.0936

عندما تكون القيمة المحسوبة لاختبار الاثر (Trace) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5%) هذا يدل على وجود تكامل مشترك، ومن الجدول اعلاه يشير اختبار الاثر الى وجود معادلتين متكاملتين عند مستوى معنوية اقل من (5%). مما يعني رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك ($r=0$)، وقبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك أكبر من الصفر ($r=1$)، وهذا يدل على ان هناك علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات سعر الصرف الموازي والصادرات الزراعية. أما اختبار القيم العظمى (Max) الذي تكمن نتائجه في الجدول (5) جاءت نتائجه مطابقة لنتائج اختبار الأثر أي وجود علاقتي تكامل مشترك بين سعر الصرف الموازي (X) والصادرات الزراعية (Y)، لأن القيمة المحسوبة لاختبار القيم العظمى (Max) تفوق القيم الحرجة عند مستوى معنوية اقل من (5%)، على وفق هذه النتائج التي تشير الى وجود التكامل المشترك يتم تقدير نموذج متجه تصحيح الخطأ.

خامساً: تحليل نتائج معاملات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ (VECM) للعلاقة بين سعر الصرف الموازي X والصادرات الزراعية Y:

بعد رفض فرضية عدم القائلة بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك ($r=0$)، وقبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود عدد من متجهات التكامل المشترك أكبر من الصفر ($r=1$)، اذ يمكن توضيح نتائج انموذج متجه تصحيح الخطأ بين المتغير X والمتغير Y حسب المعادلات الاتية⁽¹⁸⁾.

الجدول 6: نتائج متجه تصحيح الخطأ VECM للأجل القصير والطويل

Cointegrating Eq:	CointEq1	
Y (-1)	1	
X(-1)	2305595	
	-798018	
	[2.88915]	
C	-3.04E+09	
Error Correction:	D(Y)	D(X)
CointEq1	-5.59E-08	-0.001422
	-2.20E-08	-0.0166
	[-2.57245]	[-0.08562]
D(Y (-1))	1.134842	4.12E-09
	-0.152	-2.00E-07
	[7.46613]	[0.02069]
D(Y (-2))	-0.586013	2.87E-08
	-0.15242	-2.00E-07
	[-3.84476]	[0.14391]
D(X(-1))	-126570.5	1.173829
	-99745.9	-0.13056
	[-1.26893]	[8.99087]
D(X(-2))	114574.4	-0.517403
	-118921	-0.15566
	[0.96345]	[-3.32402]
C	44689.03	-1.171429
	-2693267	-3.52523
	[0.01659]	[-0.33230]
R-squared	0.686605	0.807821
Adj. R-squared	0.630641	0.773503
Sum sq. resids	6.90E+15	11816.01
S.E. equation	15694535	20.54264
F-statistic	12.2688	23.53946

Log likelihood	-608.2832	-147.7084
Akaike AIC	36.13431	9.041668
Schwarz SC	36.40367	9.311026
Mean dependent	-29411.76	0.117647
S.D. dependent	25824038	43.16434

من هذه المعادلات يمكن تحليل نتائج متجه تصحيح الخطأ للعلاقة بين سعر الصرف الموازي والصادرات الزراعية وتفسيرها حسب الآتي:

من نتائج معادلات نموذج متجه تصحيح الخطأ اعلاه يتضح بأن هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين سعر الصرف الموازي و الصادرات الزراعية، بمعنى ان هناك علاقة سببية توازنه طويلة الاجل بين سعر الصرف الموازي والصادرات الزراعية، وذلك لان معلمة حد تصحيح الخطأ تأخذ الاشارة السالبة كما انها معنوية حسب اختبار (t) ($p < 0.05$)، حيث كان معامل تصحيح الخطأ يساوي ($-5.59E-08$) وهذا يعني امكانية تفسير حوالي (5.59%) من الصدمات على المدى الطويل، وهذا يدعم سعر الصرف الموازي على الصادرات الزراعية في النماذج الحركية القصيرة وطويلة الاجل. بينت النتائج بين سعر الصرف الموازي (X) والصادرات الزراعية (Y) على وجود علاقة إيجابية (طردية) ومعنوية، وبلغت قيمة سعر الصرف الموازي بالنسبة للصادرات الزراعية (2305595) في الاجل الطويل، أي بمعنى ان زيادة سعر الصرف الموازي بوحدة واحدة ستؤدي الى زيادة الصادرات الزراعية بمقدار (2305595) وحدة في الاجل الطويل، على افتراض ثبات العوامل الأخرى، ان وجود علاقة طردية بين المتغيرين يعد مطابق للنظرية الاقتصادية التي تقر بوجود استجابة طردية، لأن زيادة سعر الصرف الموازي هو خفض لقيمة العملة المحلية وهذا يؤثر على زيادة الصادرات.

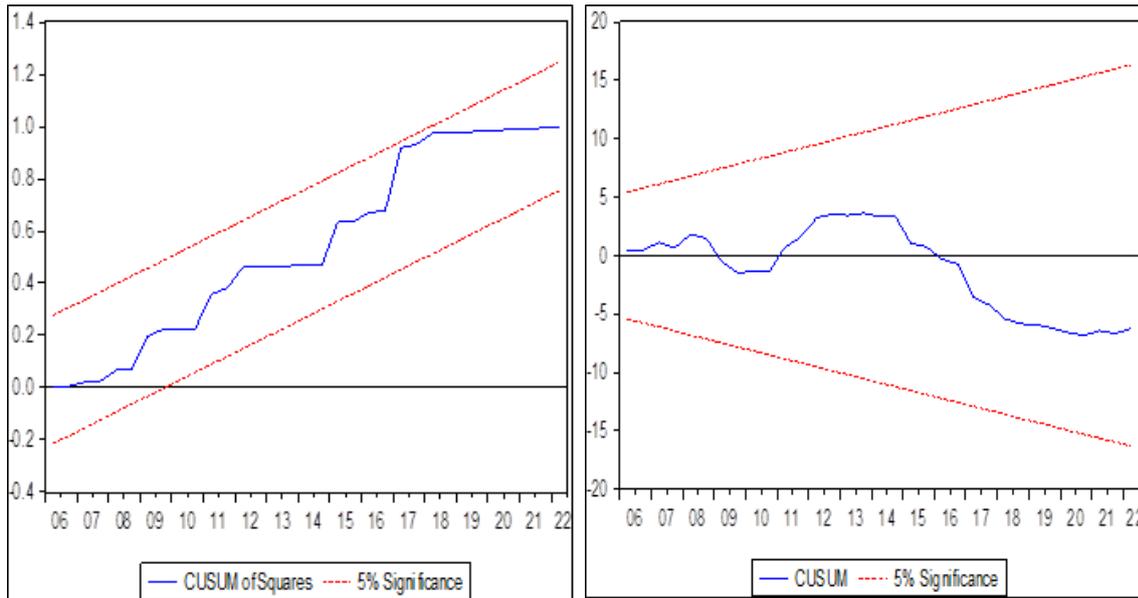
سادساً: اختبار سلامة الانموذج:

أ- اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH): يبين ان الانموذج الذي تم تقديره خالي من مشكلة عدم تجانس التباين. تبين النتيجة ان الانموذج لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لأن قيمة (F) المحسبة بلغت (2.23067) عند مستوى احتمالية (0.1448) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

ب- اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM: يبين هذا الاختبار أن النتائج أثبتت صلاحية وجودة الانموذج المقدر، لأن قيمة (F) المحسوبة بلغت (1.419839) عند مستوى احتمالية (0.257) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يعني خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

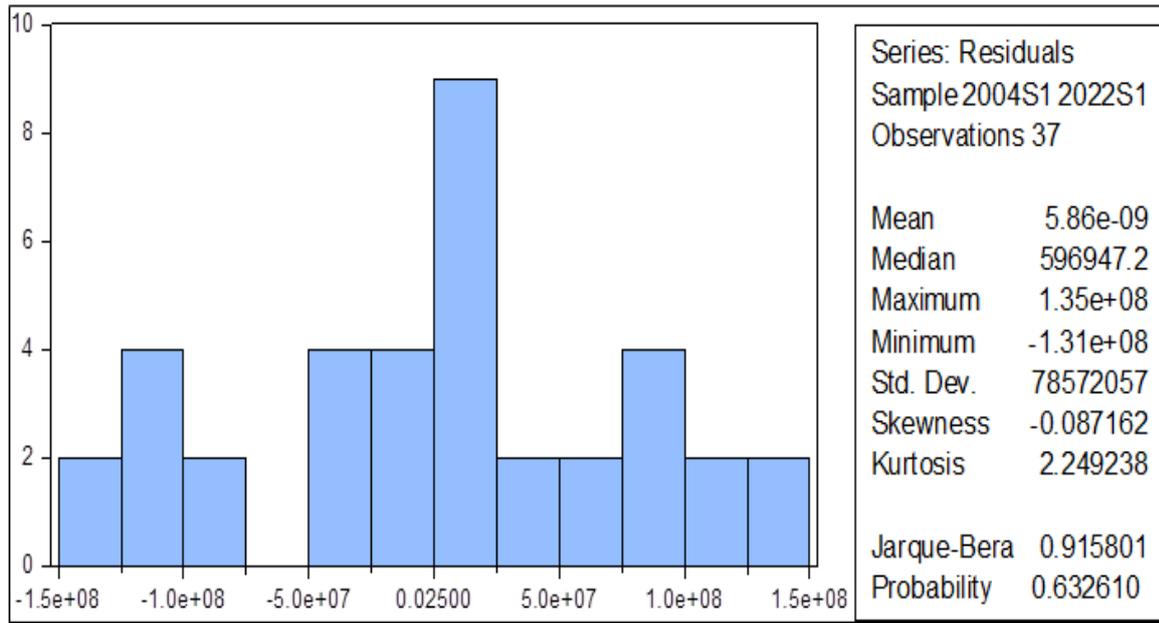
ج- اختبار مدى ملائمة صحة الشكل الدالي Ramsey Test: يتضح ان قيمة احصائية (t) المحسوبة البالغة (0.157507) وقيمتها الاحتمالية (0.8758) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى (5%)، وكذلك قيمة (F) المحسوبة بلغت (0.024809) وقيمتها الاحتمالية (0.8758) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى (5%)، مما يعني صحة الشكل الدالي للنموذج المقدر."

د- اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر: سيتم إجراء اختبارين (CUSUM) (CUSUM OF SQUARE) للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في تقدير النموذج من التغيرات الهيكلية ولتقييم درجة ثبات واتساق تقديرات المعلمات طويلة المدى مع تقديرات المعلمات قصيرة المدى. وفقاً لهذه الاختبارات تحقق الاستقرار الهيكلية للمعاملات المقدره بين سعر الصرف الموازي ومعدل التغطية الزراعي⁽¹⁹⁾. لان الخط البياني لكل من الاختبارين داخل أطار الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند مستوى معنوية (5%)، وكما في الشكل (2):



الشكل 1: اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر

ه- اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي: أن اختبار مشكلة توزيع متبقيات الأنموذج تعتمد بشكل كلي على نتيجة احتمالية (Bera) فإذا بلغت تلك الاحتمالية أكبر من (5%) فإن النموذج يخلو من إشكالية التوزيع الطبيعي للمتبقيات، أما إذا كانت اقل من (5%) فإن النموذج يحوي على إشكالية التوزيع الطبيعي للمتبقيات، ويتبين من الشكل نتيجة احتمالية (Bera) والتي بلغت أكبر من (5%)، اذ بلغت فعلياً (63%)، وبالتالي فإن النموذج يخلو من إشكالية التوزيع الطبيعي للمتبقيات. كما في الشكل (3):



الشكل 2: اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي

الخاتمة: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

1- وفق النظرية الاقتصادية أن تخفيض سعر الصرف العملة المحلية يجعل السلع الزراعية المحلية المصدرة أرخص نسبياً للمشتريين الاجانب وما يزيد من حجم الصادرات الزراعية. لكن هذا التخفيض قد لا يعمل على زيادة الصادرات، وذلك لان التقلبات سعر الصرف تزيد تكاليف الإنتاج خاصة اذ كانت اغلب المدخلات الإنتاج الزراعي تستورد من الخارج.

2- ان أسعار الصرف في سوق الموازي العراقي تعاني من عدم الاستقرار وتقلبات حادة في الأسواق، وذلك لتحكم بعض الشركات والمصارف في سعر الصرف وضعف الرقابة على الصرف وتبعية السياسة النقدية للسياسة المالية.

3- انخفاض نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية والتي لم يتجاوز (1%) خلال مدة الدراسة، وهذه نسبة منخفضة جداً، وان التراجع في حجم صادرات في العراق كان نتيجة انخفاض الإنتاج المحلي.

4- يعاني القطاع الزراعي في العراق من العديد من المشاكل والمعوقات التي تؤثر على تطوره وزيادة صادراته الزراعية، مما أدى الى عدم القدرة على تغطية الطلب المحلي والاعتماد على الخارج لتمويل الطلب.

5- تبين أن هناك علاقة توازنه طويلة الاجل بين سعر الصرف الموازي والصادرات الزراعية، ووجود علاقة تكامل مشترك بين سعر الصرف الموازي والصادرات الزراعية حيث كان معامل تصحيح الخطأ يساوي (-5.59) وهذا يعني امكانية تفسير حوالي (5.59%) من الصدمات على المدى الطويل، وهذا يدعم سعر الصرف الموازي على الصادرات الزراعية في النماذج الحركية القصيرة وطويلة الاجل، وبينت النتائج وجود علاقة إيجابية (طردية) ومعنوية.

ثانياً: التوصيات:

1) العمل على تبني سياسة نقدية مرنة تهدف الى تحقيق استقرار في سعر الصرف للمحافظة على المستوى العام للأسعار، بما يضمن تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، والعمل على الحد من تقلبات الحادة في سعر الصرف عبر تدخلات مدروسة من قبل السلطة النقدية خاصة في الفترات التي تشهد ضغوط على سعر الصرف مما يجعله في صالح الصادرات، ويخلق لها منافسة في الأسواق الخارجية، مقابل العمل على تقليل الاستيرادات الزراعية.

2) تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي الناتجة عن المبالغة في تثبيت سعر الصرف لسنوات طويلة، والتي أضعفت القطاعات الإنتاجية ومنها الزراعة.

- (3) العمل على دعم القطاع الزراعي، وحماية المنتج المحلي من المنافسة السلع الأجنبية ذات السعر المنخفض، وتحفيز الصادرات الزراعية والاستفادة من الميزة النسبية لبعض السلع وتوسيع المشاريع الزراعية سواء القطاع العام او الخاص.
- (4) دعم الاستثمار وتوفير كافة التسهيلات للمستثمر الزراعي في المجالات التي تعمل على زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي، وذلك من خلال خفض رسوم استيراد مستلزمات الانتاج مثل المكننة الزراعية والبذور والاسمدة وغيرها المستلزمات، ودعم البنى التحتية.
- (5) تفعيل الاطار التشريعي والمؤسسي متكامل لدعم الاستثمار الخاص الزراعي وتوفير بيئة امنة ومريحة لجذب المستثمرين سواء المحليين او الأجانب.
- (6) تفعيل السياسات التجارة الخارجية للسلع الزراعية المتعلقة بالاستيرادات الزراعية مثل نظام التعرف الكمركية، وذلك من اجل حماية المنتج المحلي من حيث الجودة والسعر.
- (7) زيادة الائتمان الزراعي سواء من قبل البنك المركزي او المصارف الاهلية، وخفض أسعار الفائدة وتوفير القروض الميسرة للاستثمار الزراعي التي تعمل على زيادة النمو الزراعي.

الهوامش:

- (1) حسين، مقداد حسين، (2018)، أثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي على الميزان التجاري دراسة قياسية خلال الفترة (2003-2016)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السوييس، كلية التجارة.
- (2) Jubair, B. N., and Alhiyali, A. D.K. (2018). an economic study of the impact of foreign agricultural trade and some macroeconomic variables on the exchange rate in Iraq using the fmols model for the period (1990-2015), Iraqi Journal of Agricultural Sciences,49(4):541-550.
- (3) Al-Khazraji, Zaman S., AL-Badawi, Saad A. (2023) Impact of Exchange Rate Fluctuations on Agricultural Exports in Iraq for 1990-2022 (Using the Ardl Model), Scientific Research Journal of Economics and Business Management, 3 (4), 23-30.
- (4) عبد، مهند خميس، وآخرون (2023)، تحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري والاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 46، الصفحات 314-330.
- (5) Al-Badri, Basem Hazem, Abd, Muqdad Jassim (2024), An Economic Analysis of impact of the exchange rate on agricultural trade balance in Iraq for the period 2003-2022 Article, Journal of Accounting and Financial Studies, 19(67),485-495.

- (6) Al-Faisal, Ihab Abbas, Al-Saadi, Zahid Qasim (2024) Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, 20(3), 694-721 .
- (7) شندي، اديب قاسم، (2010)، النقود والبنوك، ط 1، دار ضياء للنشر والطباعة، النجف الاشرف، العراق، ص 15.
- (8) Rode, S. (2012). Advanced Macroeconomics Ventus Publishing ApS, 1-250,
- (9) العاني، محمد علي عبد اللطيف، عبد الرحمن، زهراء فارس خليل، (2012)، تحليل العلاقة بين ضغط الانفاق ونافذة العملة وأثره على سعر صرف الدينار العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 25، العدد 112، 252.
- (10) فتح الله، حنان باسم، ورشيد، مصطفى كامل، (2021)، التنبؤ بسعر صرف الدينار العراقي السوقي للمدة اذار 2021/ - كانون الأول /2021) باستخدام نموذج (ARIMA)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 129.
- (11) نعمة، سمير فخري، (2011)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية، عمان، ص 17.
- (12) أحمد، عائدة فوزي، وسلم، يسرا علي (2019)، تأثير بعض السياسات الاقتصادية الكلية على الصادرات الزراعية العراقية للفترة (1990-2014)، المجلة العراقية للبحوث الزراعية، المجلد 24، العدد 1، ص 182.
- (13) البنك المركزي العراقي (2004-2022)، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث.
- (14) Al-Badri, Basem Hazem Hamid, (2017), Evaluation of the Impact of Exchange Rate Sensitivity on Iraq's Agricultural Foreign Trade for the Period 1995-2014, Diyala Journal of Agricultural Sciences, 5(1), 266.
- (15) Outputs of the econometrics program. (2022). EViews 10.
- (16) Outputs of the econometrics program. (2022). EViews 10.
- (17) Outputs of the econometrics program. (2022). EViews 10.
- (18) Outputs of the econometrics program. (2022). EViews 10.
- (19) Outputs of the econometrics program. (2022). EViews 10.

المصادر

أولاً: المصادر العربية:

- 1- أحمد، عائدة فوزي، وسلم، يسرا علي (2019)، تأثير بعض السياسات الاقتصادية الكلية على الصادرات الزراعية العراقية للفترة (1990-2014)، المجلة العراقية للبحوث الزراعية، المجلد 24، العدد 1.

- 2- البنك المركزي العراقي (2004-2022)، النشرة الإحصائية السنوية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث
- 3- حسين، مقداد حسين، (2018)، أثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي على الميزان التجاري دراسة قياسية خلال الفترة (2003-2016)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السويس، كلية التجارة.
- 4- شندي، اديب قاسم، (2010)، النقود والبنوك، ط 1، دار ضياء للنشر والطباعة، النجف الاشرف، العراق.
- 5- العاني، محمد علي عبد اللطيف، عبد الرحمن، زهراء فارس خليل، (2012)، تحليل العلاقة بين ضغط الانفاق ونافذة العملة وأثره على سعر صرف الدينار العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 25، العدد 112.
- 6- عبد، مهدي خميس، وآخرون (2023)، تحليل أثر سعر الصرف على الميزان التجاري والاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 46.
- 7- فتح الله، حنان باسم، ورشيد، مصطفى كامل، (2021)، التنبؤ بسعر صرف الدينار العراقي السوقي للمدة اذار /2021 - كانون الأول /2021 باستخدام نموذج (ARIMA)، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد 129.
- 8- نعمة، سمير فخري، (2011)، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية، عمان.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 1-Al-Badri, Basem Hazem Hamid, (2017), Evaluation of the Impact of Exchange Rate Sensitivity on Iraq's Agricultural Foreign Trade for the Period 1995-2014, Diyala Journal of Agricultural Sciences, 5(1).
- 2-Al-Badri, Basem Hazem, Abd, Muqdad Jassim (2024), An Economic Analysis of impact of the exchange rate on agricultural trade balance in

- Iraq for the period 2003-2022 Article, Journal of Accounting and Financial Studies, 19(67).
- 3-Al-Faisal, Ihab Abbas, Al-Saadi, Zahid Qasim (2024) Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences, 20(3).
- 4-Al-Khazraji, Zaman S., AL-Badawi, Saad A. (2023) Impact of Exchange Rate Fluctuations on Agricultural Exports in Iraq for 1990-2022 (Using the Ardl Model), Scientific Research Journal of Economics and Business Management, 3 (4).
- 5-Jubair, B. N., and Alhiyali, A. D.K. (2018) .an economic study of the impact of foreign agricultural trade and some macroeconomic variables on the exchange rate in Iraq using the fmols model for the period (1990-2015), Iraqi Journal of Agricultural Sciences,49(4).
- 6- Outputs of the econometrics program. (2022). EViews 10.
- 7-Rode, S. (2012). Advanced Macroeconomics Ventus Publishing ApS.